قانون تنفيذ اتفاقية الممتلكات الثقافية

نص جزئي للقانون العام رقم 97-446 (الصادر عن مجلس النواب الأمريكي كوثيقة رقم 4566، H.R. 4566)، والمنشور في 96 Stat. 2329، والذي تم إقراره في 12 كانون الثاني/يناير، 1983؛

معدّل بموجب القانون العام رقم 100-204 (الصادر عن مجلس النواب الأمريكي كوثيقة رقم 1777، H.R. 1777)، والمنشور في 101 Stat. 1331، والذي تم إقراره في 22 كانون الأول/ديسمبر، 1987

قانون لتخفيض واجبات معينة، ولتعليق واجبات معينة مؤقتاً، ولتمديد تعليق حالي لواجبات معينة، ولأغراض أخرى.

تم اعتماده في مجلسي الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة الأمريكية، مجتمعين في الكونغرس،

الباب 3 – تنفيذ اتفاقية الممتلكات الثقافية

القسم 301. المختصر

تجوز الإشارة إلى هذا الباب بـ"قانون تنفيذ اتفاقية الممتلكات الثقافية".¹

القسم 302. تعاريف

لأغراض هذا الباب:

(1) يشمل تعبير "اتفاق" أية تعديلات أو تمديدات لأي اتفاق يتم بموجب هذا القانون ويصبح نافذاً في ما يخص الولايات المتحدة.

(2) يُقصد بتعبير "المواد الأثرية أو الإثنولوجية [الخاصة بعلم الأعراق] الخاصة بدولة طرف" –
أ. أي غرض له أهمية أثرية؛

ب. أي غرض له أهمية إثنولوجية؛ أو

ج. أية قطعة أو جزء من غرض مشار إليه في الفقرتين الفرعيتين (أ) أو (ب) أعلاه؛ تم اكتشافه أول مرة داخل دولة طرف ويخضع لضوابط التصدير من قبل هذه الدولة الطرف. ولأغراض هذه الفقرة –

1. لا يجوز أن يُعتبر أي غرض غرضاً له أهمية أثرية إلا إذا كان هذا الغرض –

أ. له أهمية ثقافية؛

ب. عمره 250 سنة على الأقل؛ و

ت. تم اكتشافه بشكل عادي نتيجة أعمال تنقيب علمية، أو حفريات سرية أو عَرَضية، أو استكشاف على سطح الأرض أو تحت الماء؛ و

2. لا يجوز اعتبار أي غرض غرضاً له أهمية إثنولوجية، إلا إذا كان هذا الغرض –

أ. من إنتاج مجتمع قبلي أو غير صناعي، و (ب) له أهمية للتراث الثقافي لشعب ما بسبب صفاته المميزة، أو ندرته النسبية، أو إسهامه في معرفة أصول أو تطور أو تاريخ ذلك الشعب.

(3) يُقصد بتعبير "اللجنة" اللجنة الاستشارية للممتلكات الثقافية والتي أنشئت بموجب القسم 206.²

(4) يُقصد بتعبير "المُرسل إليه" الطرف المُرسَل إليه كما جرى تعريفه في القسم 483 من قانون التعرف الجمركية لسنة 1930 (القانون 1483 U.S.C. 19).

(5) يُقصد بتعبير "الاتفاقية" اتفاقية اليونسكو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر و منع استيراد و تصدير و نقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، والتي تم اعتمادها في المؤتمر العمومي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورتها السادسة عشرة.

(6) يشمل تعبير "الممتلكات الثقافية" القطع التي جرى وصفها في المادة 1، الفقرات "أ" إلى "ك" من الاتفاقية، بصرف النظر عما إذا كانت أية من تلك القطع قد تم تعيينها تحديدا بهذه الصفة من جانب أية دولة طرف لأغراض تلك المادة.

(7) يُقصد بتعبير "المواد المعينة كمواد أثرية أو إثنولوجية" أية مواد أثرية أو إثنولوجية خاصة بدولة طرف وينطبق عليها ما يلي –

أ. أنها

1. يغطيها اتفاق بموجب هذا القانون أصبح نافذا في ما يخص الولايات المتحدة، أو

2. تخضع لإجراء طارئ بموجب القسم 304، و

ب. أدرجت بناء على الأنظمة ضمن القسم 305.

(8) يُقصد بتعبير "الوزير" وزير الخزانة أو من ينتدبه.

(9) يُقصد بتعبير "الدولة الطرف" أية دولة صادقت على أو قبلت أو انضمت إلى الاتفاقية.

(10) يشمل تعبير "الولايات المتحدة" الولايات المتعددة ومقاطعة كولومبيا وأية أراض أو منطقة تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن علاقاتها الخارجية.

(11) يُقصد بتعبير "مواطن في الولايات المتحدة" –

أ. أي فرد هو مواطن في أو يحمل جنسية الولايات المتحدة؛

ب. أية مؤسسة أو شراكة أو رابطة أو هيئة قانونية تم تنظيمها أو هي موجودة بموجب قوانين الولايات المتحدة أو أية ولاية؛ أو

ج. أية دائرة أو وكالة أو هيئة في الحكومة الفدرالية أو في أية حكومة لأية من الولايات.

القسم 303.³ اتفاقات على تنفيذ المادة 9 من الاتفاقية.

أ. سلطة الموافقة –

1- **4 بصورة عامة** – إذا قرر الرئيس، بعد تقديم طلب إلى الولايات المتحدة من أية دولة طرف بناء على المادة 9 من الاتفاقية –

أ. أن الميراث الثقافي للدولة الطرف معرض للخطر بسبب نهب المواد الأثرية أو الإثنولوجية الخاصة بالدولة الطرف؛ و

ب. أن الدولة الطرف قد اتخذت تدابير تتماشى مع الاتفاقية من أجل حماية ميراثها الثقافي؛ و

ت. أن

1. تطبيق قيود الواردات المحددة في القسم 307 في ما يتعلق بالمواد الأثرية أو الإثنولوجية الخاصة بتلك الدولة الطرف، إذا تم تطبيقها سوياً مع قيود مماثلة جرى تنفيذها، أو سيجري تنفيذها ضمن مدة معقولة، من جانب تلك الدول (بصرف النظر عما إذا كانت دولاً طرفاً أم لا) التي لكل منها منفردة تجارة استيراد مهمة في ذلك النوع من المواد، سيعود بفائدة كبيرة لها في ردع حالة نهب خطيرة، و

2. تدابير علاجية أقل حدة من تطبيق القيود المحددة في ذلك القسم ليست متوفرة؛ و

ث. أن تطبيق قيود الاستيراد المحددة في القسم 307 في تلك الظروف المعينة يتماشى مع المصالح العامة للمجتمع الدولي في تبادل الممتلكات الثقافية بين الدول لأغراض علمية وثقافية وتعليمية؛ يجوز للرئيس آنذاك، ووفقاً لأحكام هذا الفصل، أن يتخذ الإجراءات التي يجري وصفها في الفقرة (2).

2- **5 سلطة الرئيس** – لأغراض الفقرة (1)، يجوز للرئيس أن يعقد

أ. اتفاقاً ثنائياً مع دولة طرف من أجل تطبيق قيود الاستيراد المحددة في القسم 307 على المواد الأثرية أو الإثنولوجية الخاصة بالدولة الطرف والتي يتسبب نهبها في نشوء ذلك الخطر على الميراث الثقافي للدولة الطرف كما جرى تحديده في الفقرة (1)(أ)؛ أو

ب. اتفاقاً متعدد الأطراف مع الدولة الطرف ومع دولة واحدة أو أكثر (بصرف النظر عما إذا كانت دولة طرف أم لا) وتقوم الولايات المتحدة بموجبه بتطبيق تلك القيود، وتقوم الدول الأخرى بتطبيق قيود مماثلة، في ما يتعلق بتلك المواد.

3- **الطلبات** – يجب لكل طلب من دولة طرف إلى الولايات المتحدة بموجب المادة 9 من الاتفاقية أن يكون مشفوعاً ببيان خطي يحدد الوقائع التي تعرفها الدولة الطرف والتي لها صلة بتلك المسائل التي يجب اتخاذ قرار بشأنها بموجب الفقرات الفرعية (أ) إلى (د) من الفقرة (1).

4- **5 التنفيذ** – عند تنفيذ هذا القسم الفرعي، ينبغي أن يسعى الرئيس إلى الحصول على التزام من الدولة الطرف المعنية بالسماح بتبادل المواد الأثرية والإثنولوجية الخاصة بها في ظروف لا يقود فيها ذلك التبادل إلى تعريض ميراثها الثقافي للخطر.

ب. **مدة النفاذ** – لا يجوز للرئيس أن يعقد أي اتفاق بموجب القسم الفرعي (أ) يتجاوز فترة نفاذه نهائية فترة الخمس سنوات اعتباراً من تاريخ دخول ذلك الاتفاق حيز النفاذ في ما يخص الولايات المتحدة.

ج. **قيود على عقد الاتفاقات** –

1- **بصورة عامة** – لا يجوز للرئيس أن يعقد أي اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف كما هو مصرح بناء على القسم الفرعي (أ) إلا إذا كان تطبيق قيود الاستيراد المحددة في القسم 307 في ما يتعلق بالمواد الأثرية أو الإثنولوجية الخاصة بتلك الدولة الطرف التي قدمت طلباً إلى الولايات المتحدة بموجب المادة 9 من الاتفاقية سوف يتم سويًا مع تطبيق قيود مماثلة جرى تنفيذها، أو سيجري تنفيذها، من جانب تلك الدول (بصرف النظر عما إذا كانت دولاً طرفاً أم لا) التي لكل منها منفردة تجارة استيراد مهمة في ذلك النوع من المواد.

2- **استثناء للقيود** – على رغم ما نصت عليه الفقرة (1)، يجوز للرئيس أن يعقد اتفاقاً إذا قرر أن دولة ما لها بمفردها تجارة استيراد مهمة في هذا النوع من المواد وهي لا تقوم بتنفيذ، أو لا يُرجَّح أنها سوف تقوم بتنفيذ، قيود مماثلة، ولكن –

أ. هذه القيود ليست ذات ضرورة جوهرية لردع وضع نهب خطير، و

ب. تطبيق قيود الاستيراد المحددة في القسم 307، سويًا مع قيود مماثلة جرى تنفيذها، أو سوف يجري تنفيذها، من جانب دول أخرى (بصرف النظر عما إذا كانت دولاً طرفاً أم لا) لكل منها منفردة تجارة استيراد مهمة في ذلك النوع من المواد، سيعود بفائدة كبيرة لها في ردع وضع نهب خطير.

د. ⁶ **تعليق قيود الاستيراد بموجب الاتفاقات** – إذا قرر الرئيس، بعد دخول اتفاق ما حيز النفاذ في ما يخص الولايات المتحدة، أن عدداً من الأطراف في ذلك الاتفاق (غير تلك الأطراف التي سبق وصفها في القسم الفرعي (ج)(2))، والتي لها تجارة استيراد مهمة في المواد الأثرية والإثنولوجية التي يغطيها الاتفاق –

1- لم تُنفذ، ضمن فترة زمنية معقولة، قيوداً على الاستيراد تكون مماثلة لتلك التي تم تحديدها في القسم 307، أو

2- لا تقوم بتنفيذ مثل هذه القيود بشكل مُرضٍ، بحيث لا تتحقق عن ذلك أية فائدة كبيرة في ردع وضع نهب خطير في الدولة الطرف المعنية، سيقوم الرئيس آنذاك بتعليق تنفيذ قيود الاستيراد بموجب القسم 307 إلى أن تتخذ الدول إجراءً تصحيحياً مناسباً.

هـ. ⁷ **تمديد الاتفاقات** – يجوز للرئيس تمديد أي اتفاق نافذ بالنسبة للولايات المتحدة لفترات إضافية لا يزيد كل منها على خمس سنوات، إذا قرر الرئيس أن –

1- العوامل المشار إليها في القسم الفرعي (أ)(1) في هذا القسم التي بررت عقد الاتفاق لا تزال ماثلة، و

2- أنه لا يوجد أي سبب للتعليق بموجب القسم الفرعي (د).

و. ⁸ **الإجراءات** – إذا تقدمت أية دولة طرف بطلب كما هو موصوف في القسم الفرعي (أ)، أو إذا اقترح الرئيس تمديد أي اتفاق بموجب القسم الفرعي (هـ) من هذا القسم، يقوم الرئيس –

- 1- بنشر تبليغا عن هذا الطلب أو الاقتراح في السجل الفدرالي (Federal Register)؛ و
- 2- بتقديم إلى اللجنة معلومات مناسبة بخصوص الطلب أو الاقتراح (بما في ذلك، إذا انطبق الأمر، معلومات من الدولة الطرف في ما يخص تنفيذ إجراءات طارئة بموجب القسم 304) لتمكين اللجنة من القيام بواجباتها بموجب القسم 306(و)؛ و
- 3- عند اتخاذ إجراء بخصوص الطلب أو الاقتراح، بأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر والتوصيات الواردة في أي تقرير صادر عن اللجنة –

أ. يكون مطلوباً بموجب القسم 306(و) (1) أو (2) من هذا الباب، و

ب. يتم تقديمه إلى الرئيس قبل انتهاء مدة الـ 150 يوماً ابتداءً من اليوم الذي قدم فيه الرئيس معلومات بخصوص الطلب أو الاقتراح المقدم إلى اللجنة بموجب الفقرة (2).

ز. ⁹ معلومات عن الإجراء الرئاسي –

1- بصورة عامة – في أية حالة يقوم فيها الرئيس –

أ. بعقد أو تمديد اتفاق وفقاً للقسم الفرعي (أ) أو (هـ)، أو

ب. ¹⁰ بتطبيق قيود استيراد بموجب القسم 304، سيقدم الرئيس تقريراً إلى الكونغرس بسرعة بعد اتخاذ هذا الإجراء.

2- التقرير – يجب أن يتضمن التقرير المقدم بموجب الفقرة (1) –

أ. وصفاً لذلك الإجراء (بما في ذلك نص أي اتفاق تم عقده)،

ب. الفروق (إن وجدت) بين هذا الإجراء ووجهات النظر والتوصيات الواردة في أي تقرير من اللجنة كان على الرئيس أن يأخذه بعين الاعتبار، و

ت. مبررات هذه الفروق.

3- المعلومات المتعلقة بتوصيات اللجنة – إذا تضمن أي تقرير صادر عن اللجنة ويتعين أن يأخذه الرئيس بعين الاعتبار توصية بعقد اتفاق، ولكن لم يتم عقد هذا الاتفاق، سيقدم الرئيس تقريراً إلى الكونغرس يتضمن أسباب عدم عقد مثل هذا الاتفاق.

القسم 304. ¹¹ التنفيذ الطارئ للقيود على الاستيراد.

أ. تعريف الوضع الطارئ – يُقصد بتعبير "الوضع الطارئ"، لأغراض هذا القسم، وفي ما يخص أية مواد أثرية أو إثنولوجية خاصة بأية دولة طرف، أن تلك المواد –

1- هي نوع من المواد التي اكتشفت حديثاً ولها أهمية لتفهم تاريخ البشرية وهي في خطر من النهب أو التفكيك أو التبعثر أو التكرس؛ أو

2- يمكن تعريفها بصفقتها قادمة من موقع مُعترف بأنه ذو أهمية ثقافية عالية إذا كان هذا الموقع في خطر من النهب أو التفكيك أو التبعثر أو التكسر وهو خطر بمرتبة الأزيمة أو يوشك أن يكون كذلك؛ أو

3- تشكل جزءا من بقايا ثقافة أو حضارة معينة، أصبح سجلها في خطر من النهب أو التفكيك أو التبعثر أو التكسر، وهو خطر بمرتبة الأزيمة أو يوشك أن يكون كذلك، وحيث سيسهم التطبيق المؤقت لقيود الاستيراد كما جرى تحديدها في القسم 307، كليا أو جزئيا، في تقليص الدوافع لهذا النهب أو التفكيك أو التبعثر أو التكسر.

ب. **الإجراء الرئاسي** – مع مراعاة القسم الفرعي (ج)، إذا قرر الرئيس أن وضعاً طارئاً ينطبق بخصوص أية مواد أثرية أو إثنولوجية خاصة بأية دولة طرف، يجوز للرئيس أن يطبق قيود الاستيراد الموضحة في القسم 307 في ما يتعلق بتلك المواد.

ج. الحدود –

1- لا يجوز للرئيس أن ينفذ هذا القسم في ما يتعلق بالمواد الأثرية أو الإثنولوجية الخاصة بأية دولة طرف إلا إذا كانت هذه الدولة الطرف قد قدمت طلبا إلى الولايات المتحدة كما ورد وصفه في القسم 303(أ)، وزودت المعلومات التي تدعم اتخاذ قرار بوجود وضع طارئ.

2- عند اتخاذ إجراء بموجب القسم الفرعي (ب) من هذا القسم، في ما يتعلق بأية دولة طرف، يأخذ الرئيس بعين الاعتبار وجهات النظر والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المطلوب بموجب القسم 306(و)(3) إذا كان التقرير قد قُدم إلى الرئيس قبل انتهاء مدة الـ 90 يوما ابتداء من اليوم الذي قدم فيه الرئيس المعلومات إلى اللجنة بموجب القسم 303(و)(2) بخصوص طلب الدولة الطرف بموجب القسم 303(أ).

3- ¹³ لا يجوز تطبيق أية قيود واردات، كما هو موصوف في القسم 307 من هذا الباب، بموجب هذا القسم، على مواد أثرية أو إثنولوجية خاصة بأية دولة طرف لمدة تزيد على خمس سنوات بعد تاريخ تقديم الطلب من الدولة الطرف إلى الولايات المتحدة بموجب القسم 303(أ). ويجوز للرئيس أن يمدد هذه الفترة لثلاث سنوات إضافية إذا قرر الرئيس أن الوضع الطارئ لا يزال منطبقا في ما يخص المواد الأثرية أو الإثنولوجية. بيد أن الرئيس، قبل أن يتخذ هذا الإجراء، يطلب وينظر في تقرير من اللجنة تحدد فيه توصياتها، والأسباب الداعية إلى تلك التوصيات، بخصوص تمديد قيود واردات هذه، إذا تلقى الرئيس هذا التقرير خلال 90 يوما.

4- ¹⁴ يجوز أن يستمر تطبيق قيود واردات بموجب هذا القسم، كليا أو جزئيا، إذا بدأ سريان مفعول اتفاق، بخصوص المواد الأثرية أو الإثنولوجية بموجب القسم 203 ¹⁵ أو اتفاق مع دولة طرف يكون مجلس الشيوخ قد قدم رأيه بشأنه ووافق على تصديقه، على أن يبدأ سريان هذا الاتفاق قبل انتهاء مفعول قيود واردات بموجب الفقرة (3). ويجوز أن يستمر تطبيق قيود واردات هذه طالما استمر الاتفاق ساري المفعول.

القسم 305 ¹⁶ تعيين المواد التي تغطيها الاتفاقات أو إجراءات الطوارئ.

بعد أن يبدأ نفاذ أي اتفاق بموجب القسم 303، أو أي إجراء طوارئ يتم اتخاذه بموجب القسم 304، يقوم الوزير، بعد التشاور مع مدير وكالة المعلومات الأمريكية، من خلال إصدار نظام يشمل قائمة (كما يقوم بمراجعتها، حيثما كان ذلك مناسباً) بالمواد الأثرية أو الإثنولوجية الخاصة بالدولة الطرف والتي يغطيها ذلك الاتفاق أو ذلك الإجراء. ويجوز للوزير أن يسرد هذه المعلومات وفقا لنوعها أو لأي تصنيف ملائم آخر، شرط أن يكون كل سرد يجري بموجب هذا القسم مفصلا ودقيقا بدرجة كافية لضمان (1) أن قيود واردات بموجب القسم 307 ستطبق فقط على المواد الأثرية والإثنولوجية التي يغطيها الاتفاق أو الإجراء الطارئ؛ و (2) أن تنبليغا منصفا سوف يُعطى إلى المستوردين وغيرهم بخصوص ماهية المواد التي ستخضع لهذه القيود.

القسم 306. ¹⁷ اللجنة الاستشارية للممتلكات الثقافية
أ. إنشاؤها – يتم إنشاء اللجنة الاستشارية للممتلكات الثقافية.

ب. العضوية –

1- تتكون اللجنة من 11 عضوا يعينهم الرئيس كما يلي:

أ. عضوان يمثلان مصالح المتاحف.

ب. ثلاثة أعضاء خبراء في مجالات علم الآثار أو علم الإنسان أو علم الأعراق البشرية (الإنثولوجيا) أو مجالات ذات صلة.

ت. ثلاثة أعضاء خبراء في المبيعات الدولية للممتلكات الأثرية والإنثولوجية وغيرها من الممتلكات الثقافية.

ث. ثلاثة أعضاء يمثلون مصالح الجمهور.

2- يتم القيام بالتعيينات بموجب الفقرة (1) بأسلوب يضمن:

أ. تمثيلا منصفا للمصالح المتنوعة للقطاعات العامة والقطاعات الخاصة في التبادل الدولي للمواد الأثرية والإنثولوجية، و

ب. تمثيلا منصفا، ضمن كل من هذه القطاعات، لمصالح المؤسسات والمتاحف الإقليمية والمحلية.

-3

أ. ¹⁸ يتم تعيين أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات، وتجاوز إعادة تعيينهم لمدة واحدة أو أكثر. وفي ما يخص التعيينات لأول مرة، يقوم الرئيس، على أساس تمثيلي لأكبر قدر ممكن عمليا، باختيار أربعة أعضاء يخدم كل منهم لمدة ثلاث سنوات، وأربعة أعضاء يخدم كل منهم لمدة سنتين، وبقية الأعضاء يخدم كل منهم لمدة سنة واحدة. ويكون التعيين بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات.

ب.

1. ¹⁹ يتم شغل أي مقعد شاغر في اللجنة بالأسلوب نفسه مثل التعيين الأصلي، وللمدة المتبقية لذلك التعيين، إذا وقع الشاغر أثناء مدة شغل ذلك المنصب. ويجوز لأي عضو في اللجنة أن يواصل الخدمة كعضو في اللجنة بعد انتهاء مدة خدمته إلى أن تتم إعادة تعيينه أو إلى أن يتم تعيين من يخلفه.

2. يقوم الرئيس بتعيين رئيس للجنة من بين أعضائها.

ج. النفقات – سيتم تعويض أعضاء اللجنة عن أية نفقات فعلية يتكفونها في أداء واجبات اللجنة.

د. أداء الأعمال. يتكون النصاب القانوني للجنة من ستة أعضاء. وتُتخذ كل قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين المصوتين.

هـ. الموظفون والإدارة.

1. سوف يوفر مدير وكالة المعلومات الأمريكية للجنة خدمات الدعم الإداري والفني والمساعدة التي يمكن أن تحتاجها بشكل معقول من أجل أداء نشاطاتها. ويجوز لرئيس أية هيئة فدرالية أخرى، بناء على طلب من اللجنة، أن ينتدب إلى اللجنة، مقابل تعويض عن الخدمات، أي من العاملين في تلك الهيئة لمساعدة اللجنة على أداء وظائفها، وأن يوفر المعلومات والمساعدة التي يمكن أن تحتاجها اللجنة بشكل معقول من أجل القيام بنشاطاتها.
2. تعقد اللجنة اجتماعاتها بناء على طلب من مدير وكالة المعلومات الأمريكية، أو عندما تطلب غالبية أعضائها خطياً عقد اجتماع.

و. تقارير اللجنة

1. تقوم اللجنة، في ما يخص كل طلب من دولة طرف كما هو مشار إليه في القسم 303(أ)، بالتحقيق في المسائل المشار إليها في القسم 303(أ)(1) واستعراضها فيما يتعلق بالدولة الطرف أو بالطلب، كما تقوم بإعداد تقرير يوضح –
 - أ. نتائج هذا التحقيق والاستعراض؛
 - ب. النتائج التي توصلت إليها في ما يخص كلا من الدول التي تمارس تجارة استيراد مهمة في المواد ذات الصلة؛ و
 - ت. توصياتها، مع الأسباب الموجبة لذلك، بخصوص ما إذا كان من الضروري عقد اتفاق مع الدولة الطرف بموجب القسم 303(أ).
2. تقوم اللجنة، في ما يتعلق بكل اتفاق يقترح الرئيس تمديده بموجب القسم 303(هـ)، بإعداد تقرير تورد فيه توصياتها، مع الأسباب الموجبة لذلك، بشأن ما إذا كان ينبغي تمديد الاتفاق أم لا.
3. تقوم اللجنة، في كل حالة تجد فيها اللجنة أن هناك وضع طارئ قائم بموجب القسم 304، بإعداد تقرير تورد فيه توصياتها، مع الأسباب الموجبة لذلك، بشأن ما إذا كان ينبغي تنفيذ إجراء طوارئ بموجب القسم 304. وإذا أشارت أية دولة طرف في طلبها بموجب القسم 303(أ) إلى وجود وضع طارئ، وقررت اللجنة عدم وجود ذلك الوضع، تقوم اللجنة بإعداد تقرير تورد فيه أسباب هذا القرار.
4. يسرد في أي تقرير تعده اللجنة وتوصي فيه بعقد أو تمديد أي اتفاق بموجب القسم 303، أو تنفيذ إجراء طارئ بموجب القسم 304، –
 - أ. تلك الشروط التي تعتبر اللجنة أن إدراجها في ذلك الاتفاق، أو تطبيقها في ما يتعلق بذلك التنفيذ، ضروري وملئم لتنفيذ نوايا الاتفاقية؛ و
 - ب. تلك المواد الأثرية أو الإثنولوجية الخاصة بالدولة الطرف، مصنفة وفق نوعها أو وفق أي تصنيف آخر تراه اللجنة ملائماً، والتي يجب أن يغطيها ذلك الاتفاق أو ذلك الإجراء.

5. إذا اختلف أي عضو في اللجنة في الرأي بخصوص أية مسألة في أي تقرير يجري إعداده بموجب هذا القسم الفرعي، يجوز لهذا العضو أن يعد بياناً يوضح فيه الأسباب التي دعت إلى ذلك الاختلاف في الرأي، وسوف يُرفق هذا البيان مع التقرير ويعتبر جزءاً منه.

6. ²⁰ تقدم اللجنة إلى الكونغرس وإلى الرئيس نسخة عن كل تقرير تقوم بإعداده بموجب هذا القسم الفرعي.

ز. ²¹ المراجعة التي تقوم بها اللجنة –

1. **بشكل عام** – تقوم اللجنة بمراجعة متواصلة لفعالية الاتفاقات المعقودة بموجب القسم 303 التي بدأ نفاذها في ما يخص الولايات المتحدة، ولإجراءات الطوارئ التي يتم تنفيذها بموجب القسم 304.

2. **الإجراء من جانب اللجنة** – إذا قررت اللجنة، نتيجة هذه المراجعة –

أ. أن هناك سبباً، بموجب القسم 303(د)، لتعليق قيود الاستيراد التي تم فرضها بموجب اتفاق؛ أو

ب. أن أي اتفاق أو إجراء طوارئ لم يحقق الأغراض التي دعت إلى عقده أو تنفيذه؛ أو

ت. أن هناك تغييرات ضرورية يجب اتخاذها في هذا الباب من أجل التنفيذ الكامل لالتزامات الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية؛ يجوز للجنة عندها أن تقدم تقريراً إلى الكونغرس والرئيس وتعرض فيه توصياتها لتعليق قيود الواردات هذه أو لتحسين فعالية أي اتفاق أو إجراء طوارئ أو هذا الباب.

ح. ²² **قانون اللجنة الاستشارية الفدرالية** – تنطبق على اللجنة بنود قانون اللجنة الاستشارية الفدرالية (القانون العمومي 92-463؛ 5 U.S.C.، الملحق 1)، باستثناء أن شروط الأقسام الفرعية (أ) و (ب) من القسم 10 والقسم 11 من ذلك القانون (المتعلقة بالاجتماعات المفتوحة، والتبليغ العمومي، ومشاركة الجمهور، وتوفير الوثائق للجمهور) لن تنطبق على اللجنة، عندما يقرر الرئيس أو من يعينه وإلى الحد الذي يقرره الرئيس أو من يعينه أن الكشف عن المسائل المعنية في إجراءات اللجنة سوف يسبب إلى الأهداف التفاوضية للحكومة أو موافقها التفاوضية في المفاوضات الخاصة بأية اتفاقات يخول هذا الباب لعقدتها.

ط. المعلومات السرية –

1. **بشكل عام** – لن يتم الكشف عن أية معلومات (بما في ذلك الأسرار التجارية والمعلومات التجارية أو المالية الخصوصية أو السرية) والتي يقدمها القطاع الخاص بشكل سري إلى مسؤولي أو موظفي الولايات المتحدة أو إلى اللجنة في ما يتعلق بمسؤوليات اللجنة إلى أي شخص ما عدا –

أ. مسؤولي وموظفي الولايات المتحدة الذين يحددهم مدير وكالة المعلومات الأمريكية؛ و

ب. أعضاء لجنة الطرق والوسائل في مجلس النواب الأمريكي ولجنة المالية في مجلس الشيوخ الأمريكي، الذين يحدددهم رئيس أي من هاتين اللجنتين، وموظفي أي من هاتين اللجنتين الذين يحدددهم الرئيس، كي تُستخدم المعلومات في ما له صلة بالتفاوض على اتفاقات أو نشاطات أخرى يخول هذا الباب لعقدتها؛ و

ت. اللجنة التي يتم إنشاؤها بموجب هذا الباب.

2. **المعلومات الحكومية** – لا يتم الكشف عن المعلومات التي يقدمها بشكل سري مسؤولو أو موظفو الولايات المتحدة إلى اللجنة إلا بما يتماشى مع الأنظمة التي يصدرها مدير وكالة المعلومات الأمريكية، بعد التشاور مع اللجنة. وستحدد هذه الأنظمة فئات المعلومات التي تتطلب معاملة مقيّدة أو سرية من جانب اللجنة، أخذاً بعين الاعتبار مدى الضرر الذي يُتوقع، بشكل معقول، أن يلحقه الكشف العلني عن هذه المعلومات بمصالح الولايات المتحدة. وتسمح هذه الأنظمة، بأقصى قدر ممكن، بالتشاور ذي المغزى من جانب أعضاء اللجنة مع الأفراد الذين سيتأثرون بالاتفاقات المقترحة التي يخول هذا الباب لعقدتها.

ي. **عدم وجود سلطة للتفاوض** – لا يجوز تفسير أي شيء في هذا الفصل باعتباره يخول أو يسمح لأي فرد (عدا المصرح لهم أو المأذون لهم) بالمشاركة مباشرة في أية مفاوضات على أي اتفاق يخول هذا الباب لعقدتها.

القسم 307. ²³ قيود مفروضة على الواردات

أ. **توثيق التصدير المشروع** – لا يجوز استيراد المواد التي تم تعيينها كمواد أثرية أو إثنولوجية بموجب القسم 305، والتي تم تصديرها من الدولة الطرف (سواء كان هذا التصدير إلى الولايات المتحدة أو جهة أخرى)، إلى داخل الولايات المتحدة، إلا إذا أصدرت الدولة الطرف شهادة أو وثيقة أخرى تقر بأن هذا التصدير لا يشكل خرقاً لقوانين الدولة الطرف.

ب. **إجراءات الجمارك في غياب التوثيق** – إذا كان المرسل إليه لأية مواد معينة كمواد أثرية أو إثنولوجية غير قادر على أن يقدم إلى مسؤول الجمارك المعني، عند دخول هذه المواد –

1. الشهادة أو غير ذلك من التوثيق الصادر عن الدولة الطرف بما يشترطه القسم الفرعي (أ)؛ أو
2. دليلاً مرضياً على أن هذه المواد تم تصديرها من الدولة الطرف –

أ. بمدة لا تقل عن عشر سنوات قبل تاريخ دخول هذه المواد، وعلى أن الشخص الذي يتم استيراد المواد لحسابه (أو أي شخص آخر له علاقة به) لم يتعاقدا على الحصول على، أو امتلاكاً حصّة ملكية، مباشرة أو غير مباشرة، في هذه المواد لمدة تزيد على سنة واحدة قبل تاريخ دخول هذه المواد، أو

ب. في أو قبل تاريخ تعيين هذه المواد كمواد بموجب القسم 305. ويرفض مسؤول الجمارك المعني إطلاق هذه المواد من حفظ الجمارك ويرسلها إلى مستودع أو مخزن جمركي، حيث يتم إيداعها على مسؤولية ونفقة المرسل إليه، على الرغم من أية أحكام قانونية أخرى، إلى أن يتم تقديم هذه الوثائق أو الأدلة إلى هذا المسؤول. وإذا لم يتم تقديم هذه الوثائق أو الأدلة خلال 90 يوماً بعد تاريخ رفض إطلاق هذه المواد من حفظ الجمارك، أو بعد فترة أطول إذا سمح الوزير بذلك لسبب وجيه يتم إظهاره، ستصبح هذه المواد عرضة للحجز والمصادرة. ولن يعيق تقديم هذه الوثائق أو الأدلة أي إجراء لاحق يتم اتخاذه بموجب القسم 310.

ج. **تعريف الأدلة المرضية** – يُقصد بتعبير "الدليل المرضي" –

1. لأغراض القسم الفرعي (ب)(2)(أ) -

أ. إسهاد صريح واحد أو أكثر بموجب يمين من المستورد أو الشخص الذي يتم استيراد المواد لحسابه، يفيد بأنه، حسب علم هذا الشخص:

1. تم تصدير المواد من الدولة الطرف قبل مدة لا تقل عن عشر سنوات قبل تاريخ دخولها إلى الولايات المتحدة، و

2. لا المستورد (ولا أي شخص آخر له علاقة به) قد تعاقدا على الحصول على، أو امتلاك حصة ملكية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في هذه المواد من مدة تزيد على سنة واحدة قبل تاريخ دخول هذه المواد؛ و

ب. بيان من المرسل، أو الشخص الذي باع المواد إلى المستورد، يبيّن فيه تاريخ تصدير هذه المواد من الدولة الطرف، أو إن لم يكن التاريخ معروفاً، يبيّن فيه قناعته بأن المواد تم تصديرها من الدولة الطرف، قبل مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ دخولها إلى الولايات المتحدة، والأسباب التي يقوم عليها هذا البيان؛ و

2. لأغراض القسم الفرعي (ب)(2)(ب) -

أ. إسهاد صريح واحد أو أكثر بموجب يمين من المستورد أو الشخص الذي سيجري استيراد المواد لحسابه، يفيد بأن المواد، حسب علمه، تم تصديرها من الدولة الطرف في أو قبل التاريخ الذي تم فيه تعيين هذه المواد بموجب القسم 305، و

ب. بيان من المرسل أو الشخص الذي باع المواد إلى المستورد، يبيّن فيه تاريخ تصدير هذه المواد من الدولة الطرف، أو إن لم يكن التاريخ معروفاً، يبيّن فيه قناعته بأن المواد تم تصديرها من الدولة الطرف في أو قبل التاريخ الذي تم فيه تعيين هذه المواد بموجب القسم 305، والأسباب التي يقوم عليها هذا البيان.

د. **الأشخاص ذوو العلاقة** - لأغراض القسمين الفرعيين (ب) و (ج) من هذا القسم، يُعامل شخص ما بصفته شخصاً له علاقة مع المستورد، أو مع الشخص الذي يتم استيراد المواد لحسابه، إذا كان هذا الشخص -

1. عضواً في نفس العائلة التي ينتمي إليها المستورد أو صاحب الحساب، بما في ذلك ولا يقتصر على، الانتماء كأخ أو أخت (شقيق أو غير شقيق)، أو زوج، أو سلف، أو نسل؛

2. شريكاً أو شخصاً مرتبطاً مع المستورد أو صاحب الحساب في أية شراكة أو رابطة أو عمل تجاري آخر؛ أو

3. شركة أو كياناً قانونياً آخر يملك أو يتحكم أو يحوز فيه المستورد أو صاحب الحساب مباشرة أو غير مباشرة قدرة التصويت بنسبة 20% أو أكثر من الأسهم المتداولة أو الحصص القادرة على التصويت في ذلك الكيان.

الفصل 308. ²⁴ الممتلكات الثقافية المسروقة.

لا يجوز استيراد أي غرض إلى الولايات المتحدة من الممتلكات الثقافية الموثقة بصفتها جزءاً من موجودات متحف أو أحد المعالم العمومية الدينية أو العلمانية أو ما شابه ذلك من المؤسسات في أية دولة طرف إذا كان هذا الغرض قد سرق من هذه المؤسسة بعد تاريخ نفاذ هذا الباب، أو بعد تاريخ نفاذ الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف، أيهما يأتي لاحقاً.

الفصل 309. ²⁵ التصرف المؤقت بالمواد والأغراض الخاضعة لهذا الباب.

إلى حين صدور قرار نهائي بما إذا كانت أية مواد أثرية أو إثنولوجية، أو أي ممتلك ثقافي، قد جرى استيراده إلى الولايات المتحدة انتهاكاً للقسم 307 أو 308، يقوم الوزير، بناء على طلب يقدمه أي متحف أو مؤسسة ثقافية أو علمية

أخرى في الولايات المتحدة مفتوحة للجمهور، بالسماح بالاحتفاظ بهذه المواد أو الأغراض في تلك المؤسسة إذا قرر

1. أن المؤسسة ستتخذ ضمانات كافية لحماية هذه المواد أو الأغراض؛ و

2. أن المؤسسة تقدم كفالة كافية لضمان إعادة هذه المواد أو الأغراض إلى الوزير.

الفصل 310. ²⁶ الحجز والمصادرة.

أ. بصورة عامة – سوف تخضع أية مواد أو أغراض تم تعيينها كممتلكات ثقافية أثرية أو إثنولوجية كما هو ملائم، ويتم استيرادها إلى الولايات المتحدة انتهاكا للقسم 307 أو القسم 308، للحجز والمصادرة. وسوف تنطبق كل الأحكام القانونية التي تتعلق بالحجز والمصادرة والنفاد بموجب القانون بسبب انتهاكات قوانين الجمارك، على إجراءات الحجز أو المصادرة التي تمت فعلا، أو التي يُزعم أنها تمت، بموجب هذا الباب، بالقدر الذي تنطبق فيه تلك الأحكام القانونية على أحكام هذا الباب ولا تتضارب معه.

ب. المواد الأثرية والإثنولوجية – إن أية مواد تم تعيينها كمواد أثرية أو إثنولوجية يتم استيرادها إلى الولايات المتحدة انتهاكا للقسم 307 وتتم مصادرتها في الولايات المتحدة بموجب هذا الباب سوف –

1. تُعرض أولا لإعادتها إلى الدولة الطرف؛

2. وإذا لم تتم إعادتها إلى الدولة الطرف، سوف تعاد إلى من يطالب بها ومن كانت المواد قد صودرت منه إذا أثبتت تلك الجهة المطالبة –

أ. حقا صالحا في ملكية المواد، أو

ب. أن الجهة المطالبة هي الجهة التي اشترت المواد بنية صادقة مقابل ثمن؛ أو

3. إذا لم تتم إعادة المواد إلى الدولة الطرف بموجب الفقرة (1) أو إلى جهة مطالبة بموجب الفقرة (2)، سوف يتم التصرف فيها بالأسلوب الذي يحدده القانون للمواد التي تتم مصادرتها بسبب مخالفات قوانين الجمارك. ولا تجوز إعادة المواد بموجب الفقرة (1) أو (2) إلا إذا تحملت الدولة الطرف أو الجهة المطالبة، كما ينطبق الأمر، التكاليف التي تترتب على الإعادة والتسليم، والتزمت بأية متطلبات أخرى تتعلق بالإعادة ويشترطها الوزير.

ج. أغراض الممتلكات الثقافية –

1. لا يتم الحكم بالمصادرة في أي إجراء مصادرة بموجب هذا القسم في ما يتعلق بغرض من الممتلكات الثقافية التي يتم استيرادها إلى الولايات المتحدة انتهاكا للقسم 308، إذا أثبتت الجهة المطالبة حقا صالحا في ملكية الغرض، بناء على القانون النافذ، ضد المؤسسة التي سُرقت منها الغرض، إلا إذا قامت الدولة الطرف التي ستعاد إليها ذلك الغرض بدفع تعويض منصف إلى الجهة المطالبة مقابل ذلك الغرض. ولا يتم الحكم بالمصادرة في أي إجراء مصادرة بموجب هذا القسم حيث لا تثبت الجهة المطالبة هذا الحق في الملكية لكنها تثبت أنها اشترت الغرض مقابل ثمن من دون معرفة أو سبب يدعوها للاعتقاد بأنه مسروق، إلا –

أ. إذا دفعت الدولة الطرف التي سيعاد إليها الغرض للجهة المطالبة قيمة مساوية للمبلغ الذي كانت الجهة المطالبة قد دفعته ثمنا للغرض، أو

ب. إذا أثبتت الولايات المتحدة أن هذه الدولة الطرف، بموجب القانون أو بموجب مبدأ المعاملة بالمثل، سوف تقوم في ظروف مماثلة باستعادة وإعادة عرض مسروق من مؤسسة في الولايات المتحدة من دون مطالبة بدفع تعويض.

2. إن أي غرض من الممتلكات الثقافية يتم استيراده إلى الولايات المتحدة انتهاكاً للقسم 308 وتتم مصادرتها في الولايات المتحدة بموجب هذا الفصل -

أ. يُعرض أولاً لإعادته إلى الدولة الطرف التي توجد على أراضيها المؤسسة المشار إليها في القسم 308، ثم سيعاد إذا تحملت تلك الدولة الطرف التكاليف المترتبة على هذه الإعادة والتسليم وإذا امتثلت إلى أية متطلبات أخرى تتعلق بالإعادة ويشترطها الوزير؛ أو

ب. إذا لم تتم إعادته إلى تلك الدولة الطرف، سوف يتم التصرف فيه بالأسلوب الذي يحدده القانون للأغراض التي تتم مصادرتها بسبب انتهاك قوانين الجمارك.

القسم 311. 27 شروط الأدلة.

بالرغم من الأحكام التي يحتويها القسم 615 من قانون التعرفة الجمركية لسنة 1930 (19 U.S.C. 1615)، تثبت الولايات المتحدة في أي إجراء مصادرة يتم القيام به بموجب هذا الباب وحيث تكون المادة أو الغرض، كما ينطبق الأمر، موضع مطالبة من أي شخص، أن-

1- هذه المواد في حالة أية مواد خاضعة لبنود القسم 307، كانت قد أدرجت من جانب الوزير في قائمة بما يتمشى مع القسم 305؛ و

2- هذا الغرض في حالة أي غرض خاضع للقسم 308 من هذا القانون، -

أ. تم توثيقه باعتباره ينتمي إلى موجودات متحف أو أحد المعالم العمومية الدينية أو العلمانية أو مؤسسة مماثلة في دولة طرف، و

ب. جرت سرقة من تلك المؤسسة بعد تاريخ بدء نفاذ هذا الباب، أو بعد تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف المعنية، أيهما يأتي لاحقاً.

القسم 312. 28 مواد وأغراض معينة معفاة من هذا الباب.

لا تنطبق أحكام هذا الفصل على -

1- أية مواد أثرية أو إثنولوجية أو أية أغراض من الممتلكات الثقافية يتم استيرادها إلى الولايات المتحدة بهدف عرضها لفترة مؤقتة، إذا كانت هذه المواد أو الأغراض محصنة من الحجز بموجب إجراءات قضائية وفقاً لـ"قانون حصانة أغراض معينة ذات أهمية ثقافية يتم استيرادها إلى الولايات المتحدة من أجل العرض المؤقت أو لأغراض أخرى، من الحجز بموجب إجراءات قضائية"، والذي تم إقراره في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1965 (22 U.S.C. 2459)؛ أو

2- أية مواد معينة كمواد أثرية أو إثنولوجية أو أية أغراض من الممتلكات الثقافية جرى استيرادها إلى الولايات المتحدة إذا كانت هذه المواد أو الأغراض -

أ. محفوظة في الولايات المتحدة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة لدى متحف معترف به أو أحد المعالم الدينية أو العلمانية أو ما شابه ذلك من المؤسسات، وكانت تلك المؤسسة قد اشترته مقابل ثمن معين، وبنية

صادقة، ومن دون ملاحظة أن هذه المواد أو الأغراض كان قد تم استيرادها انتهاكا لهذا الفصل، ولكن ذلك فقط -

1. إذا كان قد تم التبليغ عن اكتساب هذه المواد أو الأغراض في نشرة تصدرها تلك المؤسسة، أو في أية صحيفة أو دورية تُنشر بشكل منتظم ولا يقل توزيعها عن خمسين ألف نسخة، أو في دورية أو كتالوج لمعرض معني بذلك النوع من المواد أو الأغراض المقصود منها أن تكون معفاة من هذا الباب، أو
2. إذا كانت هذه المواد أو الأغراض قد عُرضت على الجمهور لفترة أو فترات لا يقل مجموعها عن سنة واحدة خلال فترة السنوات الثلاثة تلك، أو
3. إذا كانت تلك الأغراض أو المواد قد أُدرجت في كتالوج وكانت مواد ذلك الكتالوج متوفرة لاطلاع الجمهور لمن يطلب ذلك، لمدة لا تقل عن سنتين خلال فترة السنوات الثلاثة تلك؛

ب. وإذا كانت هذه المواد أو الأغراض، طالما لم تنطبق مواد الفقرة الفرعية (أ)، موجودة في الولايات المتحدة لمدة لا تقل عن عشر سنوات متواصلة وقد عُرضت لمدة لا تقل عن خمس سنوات خلال تلك الفترة في متحف معترف به أو أحد المعالم الدينية أو العلمانية أو مؤسسة مشابهة مفتوحة للجمهور في الولايات المتحدة؛ أو

ج. إذا كانت هذه المواد أو الأغراض، طالما لم تنطبق مواد الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب)، موجودة في الولايات المتحدة لمدة لا تقل عن عشر سنوات متواصلة وأن الدولة الطرف المعنية قد تلقت، أو كان يجب أن تتلقى في تلك الأثناء، تليغا معقولا (من خلال النشرات الملائمة والمتوفرة، أو بوسائل أخرى، يحددها الوزير بواسطة الأنظمة) عن موقع وجود هذه المواد أو الأغراض داخل الولايات المتحدة؛ و

د. إذا كانت هذه المواد أو الأغراض، طالما لم تنطبق أي من الفقرات الفرعية السابقة، موجودة في الولايات المتحدة لمدة لا تقل عن عشرين سنة متواصلة وتثبت الجهة المطالبة أنها اشترت تلك المواد أو الأغراض مقابل ثمن ومن دون معرفة أو سبب يدعوها إلى الاعتقاد بأن تلك المواد أو الأغراض كانت قد استوردت انتهاكا للقانون.

القسم 313.²⁹ الأنظمة. يصدر الوزير الأنظمة واللوائح الضرورية والمناسبة لتنفيذ أحكام هذا الباب.

القسم 314.³⁰ الإنفاذ. يتم إنفاذ أحكام هذا الباب في الإقليم الجمركي للولايات المتحدة وفي جزر فرجن، على يد مسؤولي الجمارك المناسبين. كما يتم إنفاذ هذه الأحكام في أية أراض أو مناطق أخرى داخل الولايات المتحدة، ما عدا الإقليم الجمركي أو جزر فرجن، على يد أشخاص يحددهم الرئيس.

القسم 315. تاريخ النفاذ.
أ. بصورة عامة - يبدأ العمل بهذا الباب في اليوم التسعين بعد تاريخ إقرار هذا القانون، أو في أي تاريخ يحدده الرئيس ويعلن عنه في السجل الفدرالي، إذا كان هذا التاريخ -

1. قبل اليوم التسعين وبعد تاريخ الإقرار؛ و

2. بعد أن يتم تعيين أعضاء اللجنة للمرة الأولى.

ب. الاستثناءات. بالرغم من القسم الفرعي (أ)، يجوز أن يتم تعيين أعضاء اللجنة بالأسلوب المحدد في القسم 306 في أي وقت بعد تاريخ إقرار هذا القانون.

¹ 19 U.S.C. 2601.

² هذه الإشارة إلى القسم 206 ربما كان يجب أن تكون إشارة إلى القسم 306.

³ 19 U.S.C. 2602.

⁴ تم انتداب مدير وكالة المعلومات الأمريكية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب القسم 303(أ)(1)، في ما يخص القرارات التي يجب اتخاذها قبل بدء التفاوض على اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، على أن يعمل بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

⁵ تم انتداب وزير الخارجية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب الأقسام 303(أ)(2) و 303(أ)(4)، على أن يعمل بالتشاور مع وبمشاركة من مدير وكالة المعلومات الأمريكية، وبالتشاور مع وزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

⁶ تم انتداب مدير وكالة المعلومات الأمريكية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب القسم 303(د)، في ما يخص القرارات بخصوص فشل أطراف أخرى في اتفاق ما لدى القيام بأي عمل أو بأي عمل مُرض لتتفيذ الاتفاق، على أن يعمل بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475. بيد أن الأمر التنفيذي اشترط أيضا أن يظل وزير الخارجية مسؤولا عن تفسير الاتفاق. وتم انتداب وزير الخزانة لأداء هذه الوظائف بالقدر الذي تنطوي فيه هذه الوظائف على تعليق قيود الاستيراد.

⁷ تم انتداب مدير وكالة المعلومات الأمريكية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب القسم 303(هـ)، في ما يخص القرارات التي يجب اتخاذها قبل بدء التفاوض على تمديد أي اتفاق، على أن يعمل بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475. وتم انتداب وزير الخارجية لأداء الوظائف المتعلقة فقط بالتفاوض على وعقد تمديد الاتفاقات بموجب هذا القانون، على أن يعمل بالتشاور مع وبمشاركة من مدير وكالة المعلومات الأمريكية وبالتشاور مع وزير الخزانة.

⁸ تم انتداب مدير وكالة المعلومات الأمريكية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب القسم 303(و)، في ما يخص الإجراءات التي يجب اتخاذها عند تلقي طلب من دولة طرف، على أن يعمل بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

⁹ باستثناء ما يتعلق بالقسم الفرعي 303(ز)(1)(ب)، تم انتداب وزير الخارجية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب القسم 303(ز)، على أن يعمل بالتشاور مع وبمشاركة من مدير وكالة المعلومات الأمريكية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

¹⁰ تم انتداب مدير وكالة المعلومات الأمريكية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب القسم 303(ب)(1)، في ما يخص التبليغ عن الإجراءات الرئاسية وتقديم التقارير إلى الكونغرس، على أن يعمل بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

¹¹ 19 U.S.C. 2603. تم انتداب وزير الخزانة لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب هذا القسم، بالقدر الذي تنطوي فيه هذه الوظائف على تطبيق قيود الواردات المبينة في القسم 307 ومدى تطبيق هذه القيود على الواردات

وفقا للقسم 304(ج)(3)، على أن يعمل بالتشاور مع مدير وكالة المعلومات الأمريكية ووزير الخارجية، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

12 تم انتداب مدير وكالة المعلومات الأمريكية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب القسم 304 (ب)، بالقدر الذي تنطوي فيه هذه الوظائف على قرارات الرئيس بأن الوضع الطارئ ينطبق على أية مواد أثرية أو إثنولوجية لأية دولة طرف في الاتفاقية، بشرط الالتزام بالحدود الواردة في الأقسام 304(ج)(1)، 304(ج)(2) و 304(ج)(3)، على أن يعمل بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

13 تم انتداب مدير وكالة المعلومات الأمريكية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب القسم 304(ج)(3)، بالقدر الذي تنطوي فيه هذه الوظائف على قيام الرئيس باتخاذ قرارات واستلام تقرير استشاري من اللجنة الاستشارية للممتلكات الثقافية والنظر في هذا التقرير قبل تمديد أية قيود استيراد طارئة، على أن يعمل بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

14 تم انتداب وزير الخارجية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب القسم 303(ج)(4)، بالقدر الذي تنطوي فيه هذه الوظائف على التفاوض على وعقد اتفاقات خاضعة لإبداء الرأي والموافقة على التصديق من جانب مجلس الشيوخ، على أن يعمل بالتشاور مع وبمشاركة من مدير وكالة المعلومات الأمريكية وبالتشاور مع وزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

15 هذه الإشارة إلى القسم 203 ربما كان يجب أن تكون إشارة إلى القسم 303.

16 19 U.S.C. 2604

17 19 U.S.C. 2605

18 تم تعديل وإعادة صياغة القسم الفرعي 3(أ) بواسطة القسم 307(أ) من قانون موازنة العلاقات الخارجية، للسنتين الماليتين 1988 و 1989 (القانون العمومي 100-204؛ المرجع 101 Stat. 1380). كما أن القسم 307(ج) من نفس القانون يجعل القسم الفرعي 3(أ) ينطبق على أعضاء اللجنة الاستشارية للممتلكات الثقافية الذين يتم تعيينهم لأول مرة بعد إقرار القانون العمومي 100-204.

19 تم تعديل وإعادة صياغة القسم الفرعي 3(ب) بواسطة القسم 307(ب) من قانون موازنة العلاقات الخارجية، للسنة المالية 1988 (القانون العمومي 100-204؛ المرجع 101 Stat. 1380).

20 تم انتداب مدير وكالة المعلومات الأمريكية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب القسم 306(و)(6)، على أن يعمل بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

21 تم انتداب مدير وكالة المعلومات الأمريكية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب هذا القسم الفرعي، في ما يخص استلام التقارير، على أن يعمل بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475.

22 تم انتداب مدير وكالة المعلومات الأمريكية لأداء الوظائف الممنوحة للرئيس بموجب هذا القسم، في ما يخص القرارات التي يجب اتخاذها بشأن الكشف عن أمور تتعلق بإجراءات اللجنة، على أن يعمل بالتشاور مع وزير

الخارجية ووزير الخزانة، بموجب الأمر التنفيذي رقم 12555 بتاريخ 10 آذار/مارس، 1986. المرجع 51 F.R. 8475

.19 U.S.C. 2606 ²³

.19 U.S.C. 2607 ²⁴

.19 U.S.C. 2608 ²⁵

.19 U.S.C. 2609 ²⁶

.19 U.S.C. 2610 ²⁷

.19 U.S.C. 2611 ²⁸

.19 U.S.C. 2612 ²⁹

.19 U.S.C. 2613 ³⁰